

أثر موقع المشروع في محددات الوصول إلى مصادر التمويل

" دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا "

د. يوسف محمد إندارة

جامعة مصراتة - كلية الاقتصاد

endar99@gmail.com

د. الهادي أبوبكر المبروك

جامعة الزيتونة - كلية الاقتصاد

hbhr73@yahoo.com

المخلص

الدراسة الحالية تهدف إلى قياس تأثير موقع المشروع كمتغير محكم (مؤثر) في العلاقة القائمة بين بعض محددات الوصول إلى مصادر التمويل، ولإنجاز ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة التحليل الأساسية لقياس حجم التأثير هي حزمة الأدوات الإحصائية (Stata) اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي (Amos) لعينة تتكون من 350 من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينتي طرابلس وسبها. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لموقع المشروع في العلاقة بين المتغيرين المستقلين (الشبكات/ ثقافة المجتمع) والمتغير التابع للوصول إلى التمويل، كما أكدت الدراسة على عدم وجود تأثير لموقع المشروع في العلاقة بين المتغير المستقل (الدعم الحكومي) والمتغير التابع للوصول إلى التمويل.

الكلمات الدالة: الشركات الصغيرة والمتوسطة، موقع المشروع، التمويل، الشبكات، ثقافة المجتمع، الدعم الحكومي، ليبيا.

Abstract

This study aims to measure the impact of the enterprise location on the existing relationship between some inhibitors of access to sources of funding. To achieve that, we use analytical descriptive method, and the basic analysis tool used for measuring the effect size is Stata tools package based on the results of the statistical analysis program called Amos of a sample of 350 owners. The results of the study show that there is an impact of the enterprise location in relationship between the independent variables (networks, community culture) and the dependent variable access to funding. The study also confirms that there is no impact of the enterprise location on relationship between the independent variable (government support) and the dependent variable access to funding.

Keywords: Small and medium enterprises (SMEs), Enterprise location, Funding, Networks, Community culture, Government support, Libya.

المقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات المهمة والرئيسية في اقتصادات أغلب الدول النامية والمتقدمة على السواء، وقد أولت الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والعلمية مؤخراً اهتماماً متزايداً بهذه المشروعات حيث إنها تمثل جزءاً كبيراً من قطاع الإنتاج والصناعة والخدمات في النشاط الاقتصادي لأي دولة، وتأتي أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه في توفير فرص العمل في مجالات عديدة ولمستويات مختلفة من العمالة، فهي تسهم في حل مشكلة البطالة، وقد ساعد في نجاحها في هذا الدور سهولة تأسيسها وارتباط إدارتها بمؤسسيها (مالك المشروع هو المدير) وتكيفها مع الظروف والأزمات الاقتصادية، إلا أن الفشل كثيراً ما يطال هذه المشاريع بسبب صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل، أي الحصول على الأموال لتأسيس المشاريع أو تطويرها، هذه الصعوبة تزيد وتتقص حسب المحددات التي تحيط بأصحاب المشاريع في ليبيا، وأحد هذه المحددات هي الشبكات ويقصد بها الروابط المهنية والاجتماعية والأصدقاء التي يكون مالك المشروع جزءاً منها ويستخدمها للوصول إلى التمويل، أيضاً الثقافة السائدة وأثرها في القرارات المتعلقة بالمفاضلة في تكوين هيكل رأس المال (التمويل)، كما أن الدعم الحكومي كمحدد للوصول إلى التمويل الممنوح في شكل تمويل مباشر (قرض، مصانع صغيرة، الآت، سيارات) أثبت فشله نظراً للإخفاقات التي حدثت في تلك التجارب خاصة في ليبيا، والذي تم استبداله في الدراسة الحالية كمحدد يتمثل في (استشارات، إعفاءات، تدريب).

مشكلة الدراسة

إن الوضع الراهن غير المستقر في ليبيا يزيد العبء على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الموارد المالية لمشاريعهم بسبب ضعف قدرة القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الأخرى في توفير السيولة اللازمة للإقراض مما يؤثر على أداء المشاريع ويقود إلى تغيير في نسب تكوين هيكل رأس المال لكثير من المشاريع خاصة حديثة التكوين ويكون التغيير إما بالاعتماد على القطاع غير الرسمي أو إدخال مُلاك جُدد للمشروع بهدف التمويل.

أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا كغيرهم من أصحاب المشاريع حول العالم يواجهون مشكلة الوصول إلى مصادر التمويل فالإجراءات والضوابط الخاصة بالمانحين أو الممولين تكاد تكون مقاربة إلى حد كبير، ولكن الاختلاف يكمن في تأثير الأفكار والمعتقدات والثقافة والعلاقات والروابط

لأصحاب المشاريع للوصول إلى التمويل في هذه البيئة التي تتميز بسيطرة الحكومة على أغلب مقدرات الدولة.

هذه الدراسة تسلط الضوء على ما بعد التأثير المباشر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ذات العلاقة في وصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل المتاحة في ليبيا والتي تعتبر كمحددات يتوقف عليها مدى وصول أصحاب المشاريع إلى مصادر الأموال وهي الشبكات وثقافة المجتمع والدعم الحكومي (المتغيرات المستقلة) وتحاول قياس تأثير موقع المشروع (متغير محكم) في اتجاه هذه العلاقة المباشرة سواء كان سلباً أو إيجاباً في تسهيل أو تعطيل الوصول إلى مصادر التمويل (المتغير المستقل).

السؤال الرئيسي في هذه الدراسة هل يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الشبكات، الثقافة، الدعم الحكومي) والمتغير التابع وهو الوصول إلى التمويل؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توفير فهم واسع عن محددات الوصول إلى مصادر التمويل المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وأيضاً تبين حجم المساهمة الفعلية للشبكات وثقافة المجتمع والدعم الحكومي في تدليل أو تسهيل كثير من الإجراءات واختصار مزيد من الخطوات الموضوعية للوصول إلى مصادر التمويل وأيضاً قياس تأثير موقع المشروع في العلاقة بين المتغيرات ذات العلاقة بالوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا.

فرضيات الدراسة

1. يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين الشبكات والوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا.
2. يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين ثقافة المجتمع والوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا.
3. يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا.

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عالمياً: يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب اختلاف معايير أساس القياس وبحسب المجال الذي تعمل فيه هذه المشروعات والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، واختلاف الغرض، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أم لأي أغراض أخرى، فكلمة "صغير" وكلمة "متوسط" هي

مفاهيم نسبية قد تختلف من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، وحتى من شخص إلى آخر وأيضاً بالنسبة للزمن وتغير الظروف من وقت لآخر، فعلى سبيل المثال المشاريع الصغيرة في بعض النشاطات الاقتصادية قد لا تكون كذلك في نشاطات اقتصادية أخرى في نفس الدولة أو دولة أخرى، فالمصنع الصغير في صناعة الإسمنت أو الحديد قد يكون أكبر بعدة مرات من المصنع الذي يُعد كبيراً في صناعة النسيج أو المعجنات، إضافة إلى ذلك، فإن المشروعات التي قد تعتبر صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً قد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية، ويتضح هذا الفارق في المفاهيم من قطاع إلى آخر نتيجة لاختلاف طبيعة العملية الإنتاجية ومتطلباتها كالعالة المستخدمة والتقنية أو حجم رأس المال المطلوب للتأسيس أو الإنتاج، لذا تواجه معظم الدول صعوبة في وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة، التي يختلف تصنيفها باختلاف الدول وقطاعات الأعمال وحجمها وباختلاف المعايير المستخدمة كمعيار: العالة، رأس المال، القيمة المضافة (السكرانه، 2006).

حسب منظمة العمل الدولية فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت (كنجو، 2007)، بشكل عام يمكن أن نصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها مجموعة متنوعة جداً من المشروعات التي تعمل عادة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والتجارة، ووفقاً لـ (Lukacs, 2005) يمكن أن تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في شكل فئة مجموعة من الحرفيين، منتجي الأغذية، أو الورش الميكانيكية الصغيرة، مجموعة تعمل في المنشآت السياحية أو شركات برامج الكمبيوتر، وهذه الفئات تحتوي مجموعة واسعة من الخبرات والمهارات، وغالباً ما تصنف الأعمال الصغيرة وفقاً لمعايير معينة مثل عدد الموظفين، أو قيمة الأصول، وهو أساس تصنيف يتفاوت داخل المناطق والبلدان في جميع أنحاء العالم حسب حجم الاقتصاد (Lukacs, 2005).

من هنا فإن هناك العديد من المعايير والأسس التي يمكن من خلالها تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى ومن أهم هذه المعايير هي:

- تعتبر لجنة التنمية الأمريكية أن هذه المؤسسات تتميز بأن تغطية رأس المال فيها تتم من خلال شخص واحد أو أشخاص معدودين، وأن الإدارة تكون عادة بواسطة المالك لرأس المال، وأن المجال

الجغرافي لعمل هذه المؤسسات يتم في منطقة محلية واحدة، وبصفة عامة فإن حجم المؤسسة يعتبر صغيراً بالنسبة للصناعة التي تعمل فيها (العرادى، 2012؛ بن عمر وبالמושى 2013).

- معيار حجم رأس المال ومعيار المبيعات وحجم الأرباح الصافية المحققة وعدد العمال والقيمة المضافة، أيضاً تعتبر معايير تصلح للتعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تعتمد بعض الدراسات الأخرى على معيار العمالة ومعيار رأس المال فقط إلا أن هناك اختلافاً كبيراً بين الدول في تحديد حجم رأس المال أو عدد العمال بحيث إذا تجاوزت المؤسسة هذا الحجم فإنها تخرج من نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ارميص، 2006)

هناك شبه إجماع من الباحثين على أن معيار عدد العاملين هو أكثر تلك المعايير دقة في تحديد حجم المشروع لكون هذا المعيار لا يتأثر بالتغيرات في المستوى العام للأسعار وبحسب هذا المعيار، تُعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشروعات الصغيرة، على إنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عاملاً، كما يصنف المصرف الدولي المشروعات التي يعمل فيها ما بين 10 - 50 عامل على أنها شركات صغيرة، والشركات التي يعمل فيها أقل من (10) عمال بأنها شركات متناهية الصغر، أما تلك التي يعمل فيها ما بين 50 - 100 عامل فهي شركات متوسطة" (الصوراني، 2005).

هناك من يري بإضافة الخصائص الوظيفية مثل- نوع الإدارة والتخصص وأساليب الإنتاج واتجاهات السوق، إلا أن الكثير من الدراسات العلمية تفضل استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشأة بدلاً من الاعتماد على حجم الأصول والقيمة المضافة، كما أن بعض الدراسات أضافت معيار التكنولوجيا المستخدمة ومعيار حجم المبيعات بالإضافة إلى معيار حجم الاستثمار كأساس لتصنيف المشروعات الصغيرة، أيضاً في الهند يتم وصف المشروعات بالصغيرة في حالة عدم تجاوز عدد العمال فيها عن خمسين عاملاً في حالة استخدام الطاقة، ومائة عامل في حالة عدم استخدام الطاقة، وهناك من يعتمد في تعريفه أسلوب التصنيف الكمي (رأس المال، عدد الموظفين، حجم الأصول) أو الأسلوب النوعي (الجانب الإداري، السلوك، الموقف) لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبعض الباحثين اعتمدوا الطرق النوعية لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك أشاروا إلى أنه في بعض الحالات يتم الجمع بين مزيج من الاثنين معاً المعايير الكمية والنوعية (Ajlouni 2006؛ Kulkarnia, & Chirputkar

(2014). حسب قانون الشركات لسنة 2006 في بريطانيا تم تعريف أو تحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب رأس المال والمبيعات ومجموع الميزانية العمومية فالشركات التي لديها (50) موظف ومبيعاتها تقل عن (10.3) مليون دولار تعتبر شركات صغيرة، أما الشركات التي توظف (250) موظف وتقل مبيعاتها عن (41) مليون دولار تعتبر شركات متوسطة الحجم (Chen, 2013) أما في الاقتصادات التابعة للتعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (إبيك)، (APEC) Asia-Pacific Economic Cooperation فيعتمد تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على عدد الموظفين وبشكل عام المشاريع التي لديها أقل من 100 موظف، مع حد أقصى 500 موظف تعتبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من أن حوالي (70%) من الشركات توظف أقل من خمسة أشخاص ويتم تشغيلها من قبل أصحاب الأعمال لحسابهم الخاص (المرجع السابق) بينما في اليابان تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة يكون على النحو التالي: المنشآت الصغيرة لديها أقل من (20) موظفاً تعتبر مشاريع متناهية الصغر، أما المتوسطة فلديها أقل من (300) موظف أو رأسمالها أقل من، (000,300,000) ين ياباني أي ما يعادل (3,880,000) دولار، وفي الدول العربية يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، إلا أن الملاحظ أن كل الدول العربية تعتمد على معيار عدد العمال في التعريف، إضافة إلى معايير أخرى حسب كل دولة، فمثلاً في مصر عرّف القانون المشروعات الصغيرة بأنها منشأة فردية تمارس نشاط اقتصادي أو إنتاجي برأسمال أكثر من (50) ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه، أما المنشأة متناهية الصغر فعدد العمال فيها لا يتجاوز (50) عامل (سلمان، 2009).

يظهر جلياً أنه لا يمكن إيجاد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أحياناً حتى في الدولة الواحدة ويعود ذلك إلى وجود بعض القيود التي تتحكم في إيجاد أو وضع تعريف شامل وموحد لهذه المشروعات ومن أهمها المعيار المستخدم في تحديد حجم المنشأة ومدى مساهمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي للدولة واختلاف درجة النمو الاقتصادي وينعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجي، اختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشروعات، اختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد، تعدد المعايير المستخدمة والتي من أهمها المعايير الكمية والنوعية.

محلياً: وفيما يخص بيئة الدراسة (ليبيا) فإن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسبما ورد في قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل رقم (321) لسنة 2002م هي "مؤسسات أهلية (قطاع خاص) إنتاجية وخدمية وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة، وتتوفر فيها

المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة ولا يزيد عدد العاملين بها عن (50) عنصر، ولا تزيد قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي عن (5) مليون دينار كحد أقصى" (الورفلي، 2009)، فمن الواضح أن القانون الليبي الصادر قد صاغ تعريف محدد وخاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر حسب قرار صندوق التشغيل ينص على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمتلك الخصائص التالية: (مصرف ليبيا المركزي، 2012)

- المشاريع متناهية الصغر هي مشاريع عدد العاملين بها أقل من عشرة عمال ورأسمال لا يتجاوز (10,000) دينار ليبي.

- المشاريع الصغيرة هي المشاريع التي قيمة رأسمالها لا تتجاوز 2.5 مليون دينار ليبي، أو تلك التي ليس لديها أكثر من 25 عاملاً.

- المشاريع المتوسطة هي المشاريع التي يتراوح رأسمالها ما بين (2.5) مليون دينار ليبي و (5) ملايين دينار ليبي، وبما لا يقل عن (50) عاملاً.

ويستند هذا التعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على حجم الإقراض وعدد العمال، فيبدو وكأنه خاص بالمشاريع المسجلة بالدولة والتي استفادت من القروض المخصصة من الدولة لدعم هذا القطاع من الصناعات، حيث صدر قرار اللجنة الشعبية العامة (رئاسة الوزراء) رقم (109) لسنة 2006 بشأن إنشاء صندوق التشغيل الذي أسندت له مهام تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تُساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل، كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل قرار رقم (50) لسنة 2005 مسيحي بشأن تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يتم الاقتراض لمزاومتها وشملت عدد (97) نشاط إنتاجي وعدد (38) نشاط خدمي وعدد (24) نشاط حرفي بناءً على قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 20 لسنة 2005 بتقرير بعض الأحكام في شأن الإقراض للأغراض السكنية والعقارية ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والحرفية (المغربي والودان، 2009).

الدراسات السابقة

الحصول على التمويل يعتمد على عوامل كثيرة، تتعلق بالمشروع ومراحل تطوره، فحجم وموقع وعمر المشروع اللذان يرتبطان ببعض سوياً ويرتبطان مع عدد من المتغيرات مثل وقت بدء المشروع ومرحلة بداية المشروع وعادة ما تكون المشروعات الجديدة أقل نُضجاً من المشروعات القديمة التي تتميز عنها بالاعتماد

أكثر على العلاقات الشخصية للمالك والمكتسبة من خلال التعاملات اليومية والموارد المالية الشخصية لصاحب المشروع التي تراكمت من عمليات المشروع الإنتاجية أو الاستثمارية فإذا كان المشروع ناجح ويتم استثمار العوائد والأرباح في مشاريع جارية أو رأسمالية، يزيد ذلك من مصادر التمويل الشخصية للمالك، ويفضل أصحاب المشاريع الاعتماد على تراكمات الأرباح المدورة التي تحظى بفرص أكبر للاستخدام كتمويل داخلي، وتمشياً مع (Myers, 1984) الذي استنتج من خلال دراسته "أن استخدام الأرباح المحتجزة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بشكل إيجابي مع التقدم في العمر والحجم والربحية للمشروع". نظرياً، هناك أسباب وجيهة تشير إلى أسباب عدم وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل المعروضة من قبل جهات التمويل (الممولين)، ومنها التكاليف الثابتة المرتبطة بتقييم القروض والإشراف وجمع البيانات، حيث إنها تعتبر باهظة بالنسبة للمقرضين، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وطلب ضمانات كبيرة نوعاً ما، وهذا يعني أن المقرضين يميلون لتوفير كميات أكبر من الائتمان للمشاريع الكبيرة القادرة على توفير الضمانات المطلوبة مقابل القروض أكثر منها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث إن الأولى تتمتع بإمكانات وخيارات الوفاء والسداد نظراً لحجم الأصول والإيرادات السنوية لهذه المشاريع وأيضاً من وجهة نظر المقرض فإن التكاليف المترتبة والمرتبطة باحتمال إفلاس المقترض ترتفع تبعاً لذلك، مما يقلل الحوافز لإقراض المشروعات الصغيرة الحجم (Musamali & Tarus, 2013).

هناك العديد من الدراسات السابقة التي ناقشت أهمية أو تأثير خصائص المشروع (العمر، نوع النشاط، الموقع، الحجم) وغيرها من الخصائص وتأثيرها على توفير التمويل للمشروع وفي بيئات مختلفة من حيث توفر التمويل لدى الممولين (القطاعين العام والخاص) ومن حيث بيئة الأعمال ومن حيث النمو الاقتصادي للدولة وأيضاً في دول متقدمة اقتصادياً وأخرى نامية وكانت النتائج مختلفة ومتفاوتة في درجة تأثيرها نورد بعضها فيما يلي:

دراسة Musamali & Taru0073, 2013: تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير خصائص الشركات وهيكل الملكية ونوع النشاط في الوصول إلى الخدمات المالية، دراسة مسحية ميدانية استهدفت الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدة الدوريت الكينية Eldoret البالغة (515) شركة وكان معدل الاستجابة (39%) وتم التحليل باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، تم جمع البيانات من خلال استبيان منظم بمقياس ليكرت للإجابة على تساؤل هو ما إذا كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى التمويل بسهولة أم لا في الواقع الوصول إلى التمويل يتوافق مع نفوذ الشركات الكبيرة القادرة على تلبية الضمانات،

ما يؤكد وجود خصائص معينة تؤثر في إمكانية الحصول على التمويل، ومن خلال الدراسات التي أستعرضت فإن حجم الأعمال يؤثر في القدرة على الحصول على التمويل، والسبب المحتمل لذلك هو أن الشركات الكبرى من المرجح أن يكون لديها الضمانات التي تكون بمثابة الأمن في تأمين الموارد المالية، وسبب آخر هو أن الحجم الكبير للشركة يوفر المعلومات المطلوبة للمقرضين ذلك أن الشركة قادرة على تلبية احتياجات المؤسسات الأخرى، وبالتالي هي قادرة على النمو.

أظهرت نتائج الدراسة أن العمر لديه علاقة ارتباط موجبة مع وصول الشركات إلى التمويل حيث إن الشركات التي تكون أقدم (أطول عمراً) يكون لديها مزيد من فرص الحصول على التمويل، وهذه النتائج كانت متوقعة لأن الشركات القديمة لديها رأس المال لإنشاء شبكات الأعمال بالإضافة إلى إمكانية تقييم الجدارة الائتمانية لها من قبل المقرضين، في المقابل الشركات حديثة العمر تفتقر إلى علاقات ضرورية مع مقدمي الخدمات المالية وأيضاً الأداء التاريخي لهذه الشركات قد يكون غير موجود، كما أن النتائج أظهرت لا وجود لعلاقة بين نوع العمل أو النشاط والوصول إلى التمويل.

أوصت الدراسة بدراسة المتغيرات السابقة بحجم عينة أكبر، واستخدام المتغيرات الحالية كمتغير معدل (Moderator) في وجود عوامل أخرى خارجية لقياس حجم التأثير بشكل أدق.

دراسة Sidek, 2015: تقدم هذه الدراسة إطاراً مفاهيمياً للعلاقة بين توجه مبادرة الأعمال وأداء الأعمال التجارية الصغيرة، في محاولة لدراسة أو ربط دور حواجز أو معوقات الحصول على التمويل كوسيط وحجم الشركة كمتغير معدل في العلاقة بين مبادرة الأعمال وأداء الأعمال التجارية الصغيرة، ويقوم النموذج المفاهيمي في تصميمه على البحث في العديد من الدراسات السابقة ويفترض الباحثون أن عقبات الحصول على التمويل تتوسط العلاقة بين توجه مبادرة الأعمال والأداء في الأعمال الصغيرة، كما يفترض أن العلاقة بين اتجاه مبادرة الأعمال وأداء الأعمال الصغيرة يتغير (Moderate) حسب حجم الشركة، يؤكد الباحثون أن هذا النوع من الدراسات بالغ الأهمية للجهات المعنية مثل الحكومة والهيئات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية وصناعات السياسة وأصحاب المشاريع الصغيرة، ويوصي الباحثون أن هناك العديد من العوامل الخارجية والداخلية الأخرى التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في البحوث المستقبلية مثل المنافسة والشبكات التجارية، وأيضاً توسيع نطاق هذه الدراسة من خلال إجراء دراسة مقارنة بين القطاع والحجم من خلال دورهما كمتغير معدل (Moderator).

دراسة لـ **Rungani & Fatoki 2010**: تهدف الدراسة إلى التحقيق فيما يلي:

- التأكد ما إذا كان استخدام الأرباح المحتجزة يرتبط سلباً أو إيجاباً مع الحجم والعمر والربحية للشركة.
- فحص ما إذا كان استخدام رأس المال الخارجي (الأسهم) يرتبط سلباً أو إيجاباً مع العمر والحجم والربحية للشركة.

- تحديد ما إذا كان استخدام الديون يرتبط سلباً أو إيجاباً مع المتغير التابع الحجم والعمر والربحية للشركة.

التمويل وهيكّل رأس المال للشركة هما أساس الشركات وهي قضية مهمة فيدون رأسمال لن تكون الشركة قادرة على التشغيل والنمو والتوسع، والنقطة المهمة للشركات هي في اختيار توليفة صحيحة لهيكل رأس المال الذي يضمن الحفاظ على استدامة وزيادة ثروة المالك، عملياً لوحظ استخدام المديرين الماليين مجموعات مختلفة من الأموال مثل الديون والأسهم لتكوين رأس المال مما طرح السؤال التالي: ما الذي يحفزهم للقيام بذلك؟ وسؤال آخر جوهري هو ما هي محددات هيكل رأس المال للشركات الصغيرة؟

افترضت الدراسة أن عمر وحجم وربحية الشركة محددات لهيكل رأسمالها، كما افترضت أن استخدام الأرباح المحتجزة والأسهم والديون من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة يرتبط سلباً مع تقدم العمر والحجم والربحية، استخدمت الدراسة تصميم البحث الكمي وأيضاً كانت أداة البحث لجمع البيانات هي الاستبيان ويتألف من أسئلة مفتوحة بمقياس ليكرث، أخذت العينة بشكل عشوائي وبلغت (200) مالك أو مدير شركة، وقد أظهرت النتائج أن عمر المشروع وحجمه والربحية عوامل محددة للتكوين النسبي لهيكل رأس المال حيث إن هناك علاقة إيجابية بين الديون والمتغيرات الثلاث العمر والحجم والربحية للشركات، كذلك الأرباح المحتجزة لها علاقة إيجابية مع المتغيرات الثلاثة، العمر والحجم والربحية، وأيضاً وجود علاقة إيجابية بين استخدام رأس المال الخارجي والتقدم في العمر والحجم، ولكن هناك علاقة سلبية بين رأس المال الخارجي والربحية، وأخيراً أكدت الدراسة أن محددات هيكل رأس المال ليست فقط الحجم والعمر وربحية الشركة ولكن هناك بعض المحددات مثل هيكل الأصول والمخاطر، والضمانات، والثقافة.

دراسة **Kira1 & Zhongzhi He, 2012**: تهدف الدراسة إلى قياس تأثير خصائص الشركات

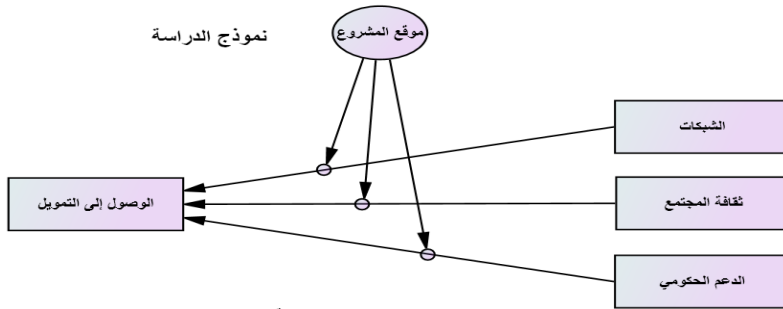
على الوصول إلى التمويل بالافتراض بالتطبيق على الشركات الصغيرة والمتوسطة التنزانية من خلال المتغيرات المستقلة وهي (الموقع، الصناعة، الحجم، المعلومات التجارية، العمر، الوضع القانوني)، حيث يتمثل نقص التمويل التحدي الرئيسي الأكبر لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME) من المساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وتوليد الدخل بشكل كامل وقد تم جمع البيانات من

خلال توزيع عدد 200 استبانة للعاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة ويحتاجون إلى تمويل لأعمالهم وكان معدل الرد 81% (163) استبانة. اشتمل التحليل الإحصائي للبيانات على ارتباط بيرسون والانحدار، وتشير النتائج إلى أن هناك ترابط ودلالة إحصائية بين الموقع، والصناعة، وحجم الأعمال والمعلومات التجارية والعمر والوضع القانوني للشركات والوصول إلى التمويل بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في تنزانيا.

دراسة EdVos, 2007: تشير فرضية الفجوة المالية أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعاني من نقص في التمويل بسبب تماثل المعلومات، تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير صفات المالك - المدير للشركة وأيضاً خصائص الشركة في الوصول إلى المصادر الخارجية للتمويل، دراسة وصفية إحصائية مقارنة اعتمدت على بيانات مسحية سابقة للشركات الصغيرة والمتوسطة في أمريكا وبريطانيا وحجم العينة في البلدين 3239 - 15750 على التوالي.

من أجل مقارنة النتائج بين المملكة المتحدة وأمريكا تم تعيين صفوف للشركات الصغيرة والمتوسطة بأمريكا وفقاً لنمو مبيعاتها وحجم المبيعات، ثم تشكيل أربع مجموعات من نتائج المبيعات لمقارنة نمو هذه المؤسسات للوصول لمصادر التمويل متعددة وهي (نمو منخفض مبيعات منخفضة - نمو مرتفع ومبيعات منخفضة - مبيعات مرتفعة ونمو منخفض - نمو مرتفع ومبيعات منخفضة)، وتظهر النتائج أن الشركات ذات النمو المرتفع هي أكثر حظاً للتقدم بطلب للحصول على قروض، والشركات الحديثة النشاط تعتمد على الأموال الشخصية للمالك والأصدقاء، أصحاب المستوى المتدني من التعليم يميلون إلى المصادر الخارجية للتمويل، الملاك أصحاب الخبرة يتقدمون للحصول على قروض، والحجم لا علاقة له بالتقدم للحصول على القرض.

يتضح من خلال الدراسات السابقة أن لخصائص المشروع تأثير على وصول الشركات إلى مصادر التمويل في عدد من الدول ومن هذه الخصائص مثل الحجم والعمر ونوع النشاط وهيكل التمويل، في الوصول إلى التمويل المصرفي.



(EdVos،2007؛ Rungani & Fatoki، 2010؛ Musamali & Tarus،2013)

وحيث إن ليبيا كانت إلى وقت قريب من الاقتصادات الموجهة وأغلب مصادر التمويل تتمثل في القطاع المصرفي الحكومي، وأن مساحتها الجغرافية كبيرة جداً وتنتشر المشروعات الصغيرة في جميع أنحاءها، لذلك تعد بيئة مشجعة لدراسة تأثير عمر وحجم وموقع المشروع كعوامل مؤثرة في الوصول إلى التمويل الرسمي وما يميز دراستنا أنها تدرس تأثير موقع المشروع في الوصول إلى مصادر التمويل الرسمي والغير رسمي، أيضاً كما أوصى Ahmad & Atniesha، (2013) بدراسة موقع المشروع كمتغير محكم حيث لم تتم دراسته من قبل.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في جانبها النظري على الأوراق البحثية في مجالات علمية محكمة للبدء من حصيلة جهود هذه البحوث السابقة، وفي الجانب العملي تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات (مصادر أولية) من العينة المختارة عشوائياً والمتمثلة في أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينتي سبها وطرابلس من مجتمع الدراسة وهو جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وفي الجانب التحليلي تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي Spss وبرنامج Amos لقياس العلاقات المباشرة وحزمة الأدوات الإحصائية Stats لقياس التأثير غير المباشر، (Stats) هي عبارة عن مجموعة من الأدوات التي تم تطويرها أو تكييفها لجعل التحليل الإحصائي أكثر سهولة وثم استخدامها في الدراسة الحالية للحصول على قيم Z للمقارنة بين متوسطات المجموعات، Z - Score : هي مقياس عددي لعلاقة القيم بالمتوسط في مجموعة من القيم، حيث إذا كان نتيجة Z هي 0 تكون متطابقة مع متوسط القيم، وإذا كانت القيمة إيجابية تكون فوق المتوسط وإذا كانت النتيجة سلبية تشير إلى أنها دون المتوسط، وهي قيم تتراوح بين -3، +3.

اختبار صحة وموثوقية أداة الدراسة:

تم فحص التوزيع الطبيعي للعينة باستخدام نوعين من الاختبارات الطبيعية وهي رسم بياني مع منحني طبيعي، وأيضاً اختبار الالتواء والتقاطع (skewness and kurtosis tests)، وقد أظهرت النتائج أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (أنظر ملحق رقم 3)، وقامت الدراسة الحالية بحساب قيم معامل ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات المقياس والاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وقدرة المقياس على قياس ما صُمم لأجله ومدى إمكانية الاعتماد عليه حتى يمكن إجراء التحليل الإحصائي بصورة صحيحة، وأوضحت نتائج التحليل للعينة الاستطلاعية ما يلي:

جدول رقم (1): يبين قيم معامل ألفا كرونباخ

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد العبارات	المحاور
0.860	0.749	10	محور صعوبات التمويل
0.879	0.773	12	الشبكات
0.907	0.823	11	الدعم الحكومي
0.952	0.907	22	ثقافة المجتمع
0.923	0.853	55	المقياس ككل

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

هذه الدراسة قاست تأثير المتغير الملطف (موقع المشروع) على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وقد أظهرت اختبارات القياس والتحليل الآتي:

الفرضية (1) افترضت الدراسة أن موقع المشروع يؤثر في العلاقة بين الشبكات والوصول إلى مصادر التمويل، من خلال التحليل اظهر جدول مخرجات نتائج أموس لنموذج الدراسة والجدول الخاص بتحليل هذه النتائج أن هناك فروق إحصائية في إجابات العينة فيما يتعلق بموقع المشروع فقد بلغت قيمة (Z 1.886) وكان هذا الاختلاف أو الفرق لصالح المشاريع التي تقع في مدينة سبها، وكانت قيمة (p) دالة إحصائياً وبلغت 0.025 في مجموعة مشاريع سبها في حين كانت غير دالة في مجموعة مشاريع طرابلس، وبناءً عليه نقبل فرضية أن موقع المشروع يؤثر في العلاقة بين الشبكات والوصول إلى التمويل.

يمكن أن يفسر ذلك بأن التقارب الجغرافي بين المقرضين والعملاء يصنع أو يُمكن من إنشاء ارتباط وثيق مع المؤسسات للوصول إلى الائتمان، فالمشاريع الواقعة في العاصمة مثلاً أوفر حظاً في الوصول إلى

التمويل نظراً لكثرة المؤسسات المالية المقرضة وأيضاً حجم السوق وإمكانية الاستفادة من رجال الأعمال الآخرين فيما يتعلق بالإمدادات والموارد الأخرى من خلال العلاقات التي ينشئونها، (Gilbert, 2008) في دراسة لها أكدت أن موقع الشركة له علاقة واضحة مع إمكانية الوصول للموارد ونتيجة لذلك فإن الشركات التي تقع في المناطق الحضرية تكون لديها إمكانية أكبر للنجاح من الشركات التي تقع في المناطق الريفية. أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سبها بحكم موقعهم الجغرافي في جنوب ليبيا بعيداً عن العاصمة ربما يفقدون فرص الوصول إلى الموارد ومؤسسات التمويل، كذلك غياب الاعتماد على شبكة المعلومات أو قنوات التواصل الإلكترونية بين أصحاب المشاريع والمؤسسات المالية الحكومية يعتبر عبء أكبر في الانتقال لمسافات كبيرة مما يستدعي الحضور الشخصي بحثاً عن فرص التمويل.

جدول رقم (2): يبين تأثير موقع المشروع في العلاقة بين المتغيرات

المتغير التابع	المسار	المتغيرات المستقلة	طرابلس		سبها		z-Score
			Estimate	P	Estimate	P	
التمويل	<--	الشبكات	-0.138	0.127	-0.993	0.025	-1.886*
التمويل	<--	الثقافة	0.053	0.593	0.980	0.007	2.471**
التمويل	<--	الدعم الحكومي	0.330	***	0.167	0.108	-1.161

الفرضية (2) يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين ثقافة المجتمع والوصول إلى التمويل: من خلال جدول مخرجات نتائج تحليل النموذج البنائي ونتائج تحليل أداة stats في الجدول المرفق رقم (1) يتضح أن هناك فروق إحصائية في إجابات العينة بين أصحاب المشاريع الواقعة في سبها عنها في طرابلس وأن الفروق الإحصائية كانت لصالح المشاريع الواقعة في مدينة سبها حيث بلغت قيمة Z (2.471) وكان مستوى الدلالة لهذه المجموعة 0.007 وهي > 0.05، ويتضح أن مستوى التأثير بلغ 0.980 في حين كان 0.220 في ظل قياس الأثر على المستوى الكلي للعينة (تم قياسه في النموذج البنائي للدراسة للمتغيرات المباشرة) وبذلك نقبل بالفرضية الفائلة بوجود تأثير لموقع المشروع في العلاقة بين ثقافة المجتمع والوصول إلى مصادر التمويل.

إن القرب من المواد الخام والسوق والمستهلك أسس مهمة لاستمرار أي نشاط، خاصة الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية، وبالنسبة لنتائج الدراسة الحالية فقد أظهرت فروق إحصائية لصالح المشاريع

الواقعة في مدينة سبها وهي في أقصى الجنوب الليبي فقد بلغت قيمة Z (2.471) وهي نتيجة منطقية حيث إن القيم والمحافظة على التقاليد وروح المبادرة والتعاون مع الآخر تكون أكثر في المناطق الريفية منها في المدينة، وحسب نتائج الدراسة الحالية اتضح أن المدن الليبية فرصها متساوية في الوصول لحصتها من القروض والدعم الحكومي فيما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المصادر الرسمية (القروض)، من اتجاه آخر تضيف الرابطة القوية بين أهل الجنوب الليبي (سبها) بفرص أكبر من التمويل غير الرسمي (الأصدقاء والعائلة)، أما إذا تعلق الأمر بنجاح الأعمال فأن (Reddy, 2007) يرى في دراسته عن نيجيريا أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يفضلون نقل أنشطة شركاتهم إلى المناطق الحضرية بالرغم من ارتفاع قيمة الإيجار للهروب من الأثر السلبي للبيئة المحلية في المناطق الريفية.

الفرضية (3) يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى مصادر التمويل: من خلال جدول مخرجات نتائج تحليل النموذج البنائي (ملحق 1) ونتائج تحليل أداة stats في الجدول المرفق رقم (1) نلاحظ انخفاض مستوى تأثير متغير الدعم الحكومي في متغير الوصول إلى التمويل من (0.380) إلى (0.167) أثناء قياس تأثير المتغيرات مجتمعة كما يتضح أنه لا توجد فروق إحصائية في إجابات العينة بين أصحاب المشاريع الواقعة في سبها عنها في طرابلس حيث بلغت قيمة Z (1.171)، وكان مستوى الدلالة في المجموعتين 0.108 وهي < 0.05، بينما كانت 0.000 في مجموعة موقع طرابلس، من هنا نرفض الفرضية القائلة بوجود تأثير لموقع المشروع في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى التمويل، ويمكن تفسير ذلك بأن الدعم الحكومي موجه للرياديين أصحاب الأعمال داخل الدولة بغض النظر عن الموقع.

جدول رقم (3): يبين الفرضيات المقبولة والمرفوضة

رقم	نص الفرضيات الفرعية	النتيجة المتوقعة	النتيجة الفعلية
ف 1	يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين الشبكات والوصول إلى التمويل	موجبة	قبول
ف2	يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين ثقافة المجتمع والوصول إلى التمويل	موجبة	قبول
ف3	يؤثر موقع المشروع في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى التمويل	موجبة	رفض

نتائج الدراسة

1. تؤكد الدراسة الحالية على أهمية موقع المشروع في نجاح عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
2. موقع المشروع مهم في وصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل الرسمية مثل القروض والأسهم وأيضاً مصادر التمويل غير الرسمية مثل قروض العائلة والأصدقاء وجمعيات الادخار.
3. يزيد موقع المشروع من فرص أصحاب الأعمال المنطوين أو المنضمين تحت شبكات رجال أعمال أو شبكات اجتماعية أو شبكات الإدارية من فرص الوصول إلى مصادر التمويل.
4. ثقافة المجتمع الليبي والتي يشكل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة جزءاً منها تؤثر في اختيار أو تشكيل هيكل رأس المال لتمويل المشاريع، كما يؤثر موقع المشروع في توجيه هذه الاختيارات من منطقة إلى أخرى.
5. لا يؤثر موقع المشروع في تسريع أو تسهيل وصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل في ليبيا عندما يتعلق الأمر بالدعم الحكومي.

التوصيات والدراسات المستقبلية

1. بعد الاطلاع على حجم الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نوصي بضرورة سعي "البرنامج الوطني لتشجيع المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا"، بالتعاون مع السلطات العليا ذات الاختصاص في الدولة إلى توفير مصدر تمويلي قوي (يكون كشريك)؛ لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على غرار شركة الاستثمارات الخارجية الليبية أو الصندوق الليبي للاستثمار والتنمية خاصة بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بمنع التعامل بالربا في جميع المعاملات التجارية المصرفية وبالتالي ضياع فرصة استفادة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المصارف التجارية حيث إن الأخير يصنف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها زبون غير مضمون حتى في ظل وجود فائدة على القرض سابقاً.
2. توصي الدراسة الحالية بدراسة معوقات الوصول إلى التمويل من وجهة نظر مانحي التمويل مثل العاملين في إدارات المصارف ومؤسسات التمويل وأيضاً الموظفين الحكوميين في إدارة البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، الأمر الذي قد يمكن من جمع معلومات تفصيلية

وإضافة على ما هو مطلوب من أصحاب الأعمال (متلقي التمويل) من سلوكيات للوصول إلى مصادر التمويل الرسمي.

المراجع

- الأخضر، بن عمر بالموشي، وعلي، بالموشي (2013). معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، جامعة الوادي. الجزائر.
- أرميص، علي سالم (2006). مدى تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وقائع الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- السكرانة، بلال خلف (2007). المشاريع الصغيرة والريادة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2007 / 7، 33-79.
- سلمان، ميساء حبيب (2009). الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات). الأكاديمية العربية المفتوحة. رسالة ماجستير. الدنمارك.
- العراذي، علي عبدالله (2012). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسات وقوانين، قسم الدراسات والبحوث، البحرين.
- كنجو، عبود كنجو (2007). استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية. وقائع المؤتمر العلمي الخامس - كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الاردن.
- المغربي، مرعي عبدالله وأبو بكر محمد الودان (2009). معوقات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات وشروط سوق العمل. منظمة العمل الدولية. القاهرة.
- نصر الله، عبدالفتاح أحمد، وغازي الصوراني (2005). المشروعات الصغرى في فلسطين: واقع ورؤية نقدية. فلسطين.
- الورفلي، ثريا حسين (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا- الواقع والطموح. مؤتمر متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. طرابلس، ليبيا.

المراجع الإنجليزية

Ahmed, N. and Atnesha, R., 2014. Literature review on factors influencing accessing Bank lone: issue of Small and Medium Enterprises (SMEs) in LIBYA. In: *The Fourth*

Annual Conference of Economic Forum of Entrepreneurship & International Business. paris: ECO-ENA: Economics & ECO-Engineering Associate. Inc.

Ajlouni, H. (2006). *The Financing Problems of Small and Medium-Sized Manufacturing Enterprises in Jordan*. Ph.D. thesis., Durham: Durham University.

Alex Reuben Kira and Zhongzhi He (2012). "The Impact of Firm Characteristics in Access of Financing by Small and Medium-sized Enterprises in Tanzania". *International Journal of Business and Management*; 7 (24), 108-119.

Kulkarni, P. and Chirputkar, A.V., 2014. Impact of SME listing on capital structure decisions. *Procedia Economics and Finance*, 11, 431-444.

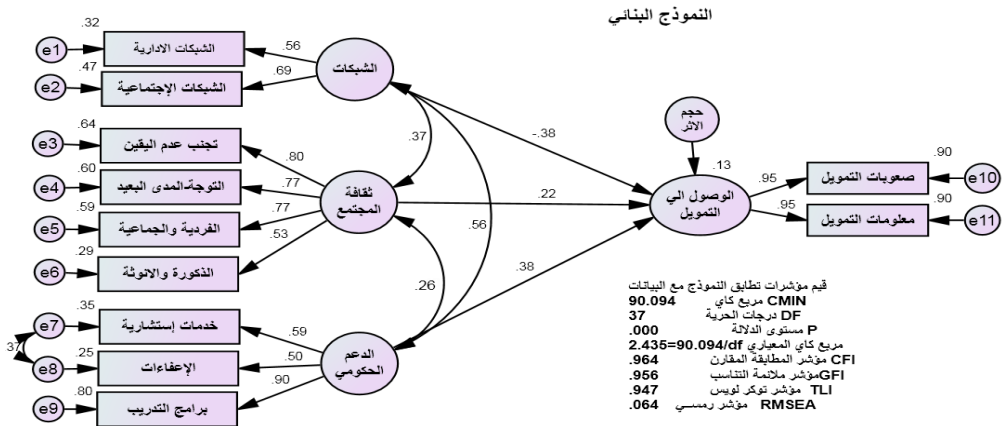
Lukács, E., 2005. The economic role of SMEs in world economy, especially in Europe. *European Integration Studies*, 4 (1), 3-12.

Martin M. Musamali and Daniel Kipkirong Tarus. (2013)." Does firm profile influence Financial access among small and medium enterprises in Kenya?". *Asian Economic and Financial Review*. 3 (6), 714- 723 .

Reddy, M. (2007). *Small Business in Small Economies: Constraints and Opportunities for Growth*". *Social and economic studies*, 561/2, 304-321.

الملاحق

ملحق رقم (1): النموذج البنائي لقياس تأثير المتغيرات المستقلة الرئيسية على المتغير التابع



ملحق رقم (2): يبين اختبار التأثير المباشر لفرضيات الدراسة

P – Value	Standard Error	Critical Ratio	S.R.W	Latent DVs Variables	Path	Latent IVs Variables
مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	النسبة الحرجة	التقديرات المعيارية	المتغير التابع الكامن	المسار	المتغيرات المستقلة الكامنة
0.003	0.219	-2.928	-0.383	الوصول إلى التمويل	←	الشبكات
0.005	0.130	2.789	0.218	الوصول إلى التمويل	←	ثقافة المجتمع
***	0.037	3.297	0.379	الوصول إلى التمويل	←	الدعم الحكومي

ملحق رقم (3): التوزيع الطبيعي للعينة

